

اقتصاد

وزير الصناعة لـ «الوطن»:

أسعار سيارات مناسبة من سيامكو واستيراد ٣٣٨ سيارة بيجو

الوطن

صرح وزير الصناعة مازن يوسف لـ «الوطن» أنه انطلاقاً من حرص الحكومة على أهمية التعاون والتنسيق بين الجانبين السوري والإيراني ضمن مجموعة إيران خودرو الشريك في شركة (سيامكو) للسيارات؛ تعمل الوزارة حالياً على متابعة العمل في الشركة والتي أصبحت حالياً بحالة جاهزية جيدة، كاشفاً عن انطلاق قربة سيارة بالمرأ بعلية سرعة أوتوماتيك وسعة (١٦٠٠ CC) في الأسواق وبمواصفات فنية عالية الدقة.

ولفت الوزير يوسف إلى أن شركة أداء موتزن حلّت محل شركة مجموعة السلطان رسمياً وحصلت على ٢٥ بالمئة كنسبة ملكية إضافة إلى ٣٥ بالمئة حصّة الحكومة السورية و٣٠ بالمئة لشركة إيران خودرو، مبيّناً أن التعاون مستمر بين الجانبين، حيث تم مؤخراً استيراد نحو ٣٨٨ سيارة جديدة هي بيجو بسعة (١٦٠٠ CC) وبعلية سرعة أوتوماتيك، مؤكداً أن هناك دفعة جديدة سيتم الاتفاق عليها قريباً. ولفت إلى أن الشركة تعمل حالياً على تطوير خطوط الإنتاج لتصبح قادرة على إنتاج أصناف وأنواع من السيارات السياحية والسيارات الشاحنة والبيك أب، حيث قامت الوزارة مؤخراً بالموافقة على إضافة خط تجميع جديد للسيارات ضمن الشركة وضمن نفس الطاقة الإنتاجية وهي ١٠ آلاف سيارة سنوياً.

وأشار الوزير إلى أن الشركة تقوم حالياً بإعادة تأهيل صالات خدمات ما بعد البيع ليتسنى لكل مواطن إجراء عمليات الصيانة تلك الصالات، ولفت إلى أنه تم الاتفاق على تأمين القدرة التنافسية للشركة، وذلك من خلال الوصول إلى مستوى أفضل، وذلك من خلال تطوير المنتج الحالي، وإنتاج نماذج جديدة

«أداء موتزن» بدلاً من «السلطان»

تتلي حاجة ورغبة المواطنين وخاصة ما يتعلق منها بأسعار تنافسية، وإن ما تخطط له الشركة هو التنوع في إنتاج السيارات وزيادة إنتاجها وصولاً إلى أن الوزارة تطلع للوصول إلى تصنيع مكونات كاملة للسيارات لتوطين صناعة السيارات.

وحول الأسعار بين أنه لا يمكن حالياً إعلان سعر السيارات الجديدة، حتى يتم إنجاز ودراسة كافة التكاليف، لكنه وعد بأن تكون الأسعار مقبولة ومناسبة وتلبي حاجة المواطنين، وبأفضل المواصفات المطابقة للمعايير في الأمان والقوة والمتطلبات الفنية الأخرى.

وأوضح يوسف أن شركة سيامكو تبحث حالياً عن آلية جديدة يتم دراستها مع الشركة كما أنه سيكون هناك تعاون جديد مع الجانب الإيراني من السيارات تتم مناقشتها وهناك شركة جاد أيضاً تم حالياً تطبيق مكونات ٤٢ سيارة كدفعة أولية وإطلاقها ستكون قريباً من نفس شركة سيامكو، معتبراً أن خطوات التعاون بين البلدين القادمة كثيرة وعديدة ويتم حالياً البحث مع شركة سيفكو حيث تم تبادل الزيارات بين الجانبين لإقامة تعاون مشترك والفكرة مطروحة وهي قيد الدراسة.

٥,٤ مليارات ليرة محولات وكابلات منحة صينية

معاون وزير الكهرباء لـ «الوطن»: ٢١ ألف محولة بين مسروقة ومنتزعة خلال الحرب

قصي أحمد المحمد

كشف معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة لـ «الوطن» عن سرقة ٧٦٥٠ محولة خلال الحرب، إضافة إلى ٩٠٣٤ محولة منتزعة كلياً، و٤١٣٩٩ محولة منتزعة جزئياً، لتجاوز العدد الإجمالي ٢٠,٨ ألف محولة بين مسروقة ومنتزعة.

كما كشف عن القيمة المالية الإجمالية للمنحة التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية لوزارة الكهرباء السورية والتي تصل إلى ١٢ مليون دولار، تعادل ما يقرب من ٥,٤ مليارات ليرة دعماً لقطاع الكهرباء، وتضمنت ٨٠٠ محولة متعددة الاستخدامات والاستطاعات، منها ٣٠٠ محولة استطاعة ٤٠٠ كيلو فولط أمبير و٣٠٠ محولة استطاعة ٦٣٠ كيلو فولط أمبير و٢٠٠ محولة استطاعة ١٠٠٠ كيلو فولط أمبير، مؤكداً أن هذه المحولات ركيزة أساسية للكهرباء لا يمكن استخدام الطاقة بالتوترات العالية إلى المعامل والمصانع والمنازل والحال التجارية بدونها.

وأضاف: المنحة تضمنت أيضاً ٦٠٠ متراً من الكابلات من مقاطع ١٨٥ التي تستخدم في التوترات المتوسطة ٢٠ كيلو فولط، مبيّناً أن هذه المساعدات وفرت بعض مستلزمات شبكات توزيع الكهرباء.

وبين قرموشة أنه وبدعم من وزير الكهرباء تم استكمال إجراءات استلام المنحة وأتم توقيع وشائخ استلام المساعدات مع الجانب الصيني في الالذقية يوم أمس، لافتاً إلى أن قسماً كبيراً من المساعدات أصبح في المستودعات التابعة للمؤسسة العامة للتوزيع منذ أسبوع، مؤكداً أن هذه المنحة جاءت في إطار الموقف الصيني الداعم والعالن تجاه سورية خلال الحرب، واستمراراً لعلاقات التعاون بين البلدين.

ولفت قرموشة إلى خصوصية دعم شبكات التوزيع، لكونها كانت عرضة مباشرة للإرهاب منذ بدء الأزمة والحرب على سورية، مشيراً إلى استهداف قطاع الكهرباء بشكل متقاضي قطاع الكهرباء، بكون الوزارة كانت رديفاً للجيش العربي السوري بكوادرها التي قدمت أكثر من ٣٠٠ شهيد خلال عملهم لإيصال الطاقة أثناء الأزمة.

وأكد أن وزارة الكهرباء تسعى إلى تطوير هذا التعاون والشامل والمتكامل مع الجانب الصيني في مختلف المجالات



بمحقق المصلحة الوطنية للبلدين، لافتاً إلى أن سورية تسعى دائماً إلى الارتقاء بالعلاقات الثنائية لتصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين، لافتاً إلى أن هذه الإجراءات مهم جداً لمساعدة وزارة الكهرباء في مرحلة إعادة الإعمار وتأهيل شبكات الكهرباء المتضررة نتيجة اعتداءات التي حصلت خلال الحرب على سورية، موضحاً أن ورشات وعمل وزارة الكهرباء هي من ستقوم بتركيب التجهيزات للطرفين في المناطق وفقاً للأولويات.

وجاءت هذه المنحة وفقاً لقرموشة، بالتزامن مع زيادة الطلب على الطاقة في سورية، وخاصة بعد زيادة اتساع المساحات المحررة، وفي سياق إطلاق الحكومة عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي في المناطق، مؤكداً أن الكهرباء صامدة بفعالها وبمتابعة مستمرة ودايمة، في مؤسساتها كافة بدءاً من التوليد والنقل وانتهاء بالتوزيع.

سهلت الاطلاع بشكل مباشر على عملية تجهيز المنحة وكيفية تصنيع الكابلات والمحولات، ما دل على وجود اهتمام كبير من الجانب الصيني والمتمثل بوزارة التجارة الصينية بتوعية التجهيزات المصنعة، لافتاً إلى أن الصينيين كانوا متشددين في آلية التصنيع وما وصل إلى سورية هو من النوع الممتاز.

وأشار قرموشة إلى أولوية دعم قطاع الكهرباء السوري لكونه الأهم باعتبار الكهرباء هي محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أن متطلبات المجتمع السوري تقتضي قطاع الكهرباء، بكون الوزارة كانت رديفاً للجيش العربي السوري بكوادرها التي قدمت أكثر من ٣٠٠ شهيد خلال عملهم لإيصال الطاقة أثناء الأزمة.

وأكد أن وزارة الكهرباء تسعى إلى تطوير هذا التعاون والشامل والمتكامل مع الجانب الصيني في مختلف المجالات

«الاقتصاد» في «الأربعاء التجاري»:

إجازات الاستيراد إما مسموحة للجميع أو ممنوعة عن الجميع ولا استثناءات تجار: منع الاستيراد للحفاظ على القطع الأجنبي غير مقنع

مع استيراد جميع أنواع الآلات لهدف توفير إنتاج سلع لاستهلاك المحلي وتصدير الفائض بما يؤدي إلى توفير القطع الأجنبي لاحتياجات ضرورية أخرى، والسماح باستيراد المواد الغذائية الأساسية، لافتاً إلى أن الوزارة من أجل ترجمة هذه الخطة وتنفيذها أصدرت الكتيبات وتعميمها على المحافظات المعنية ومدىريتها العامة، وذلك بهدف إزالة أي التباس في تفسير المواد المسموح باستيرادها والطلب من مديريات الاقتصاد ومدىريتها الجمركية العامة عدم منح أي إجازة أو تخليص أي إجازة خارج الدليل.

ويجسد حيدر، تم التشديد على دعم الثروة الحيوانية من خلال السماح

مع استيراد جميع أنواع الآلات لهدف توفير إنتاج سلع لاستهلاك المحلي وتصدير الفائض بما يؤدي إلى توفير القطع الأجنبي لاحتياجات ضرورية أخرى، والسماح باستيراد المواد الغذائية الأساسية، لافتاً إلى أن الوزارة من أجل ترجمة هذه الخطة وتنفيذها أصدرت الكتيبات وتعميمها على المحافظات المعنية ومدىريتها العامة، وذلك بهدف إزالة أي التباس في تفسير المواد المسموح باستيرادها والطلب من مديريات الاقتصاد ومدىريتها الجمركية العامة عدم منح أي إجازة أو تخليص أي إجازة خارج الدليل.

ويجسد حيدر، تم التشديد على دعم الثروة الحيوانية من خلال السماح



لذا تسعى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باستمرار لدراسة الواقع الفعلي لهذا القطاع، ووضع الحلول المناسبة التي تكفل تطويره بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأوضح أن إستراتيجية وزارة الاقتصاد في المرحلة الراهنة تقوم على تشجيع الصناعات المحلية بكافة فروعها، ومن خلال السماح باستيراد كافة المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة لها.

مسموحة للجميع إذا كانت المادة مسموحة للاستيراد، وإذا كانت ممنوعة فهي ممنوعة للجميع وما أمهله أن تكون هناك تسهيلات جديدة تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني.

بدوره أكد عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلال أن هناك جملة من الصعوبات غير منطقيّة وضعتها وزارة الاقتصاد، وتراجعت عن بعضها، لاسيما في موضوع السماح للتجار باستيراد المواد الأولية التي كانت مخصصة فقط للصناعيين، إضافة إلى زيادة إجازة الاستيراد من ٦ أشهر إلى ستة.

وأضاف مؤكداً ضرورة ضبط المواد المهربة والتي يتم دفع سعرها بالقطع الأجنبي لذلك لا بد من حل الموضوع لأنه في حال كان منع الاستيراد بحجة المحافظة على القطع الأجنبي فهذا غير مقنع، لأن كافة المواد متوفرة، والطلب أن تدخل هذه المواد بشكل نظامي، إذ إن حماية الصناعة لا تأتي عن طريق المنع، وإنما عن طريق فرض رسوم على البضائع المماثلة، وهذا بالتأكيد يتطلب حل الموضوع عن طريق مراقبة المنافذ

الوطن

طالب خازن غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق التجاري بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد بما يمنح تهربها، ما يعود بالمنفعة على الحكومة والتاجر، مبيّناً أهمية تمتين العلاقة بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتاجر، مطالباً بأن تكون كافة المواد متاحة للجميع، لأنه حتى الصناعة المحلية لا تتطور وتزدهر إلا بفتح باب الاستيراد، وعندها يفتح المجال للمنافسة الحقيقية.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس بحضور معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر، حيث أوضح الحلاق أن هناك بعض المواد يلزمها حماية مؤقتة وليس دائماً لتطور المنتج، وخاصة أن هناك العديد من المواد مطلوبة في السوق المحلية وموجودة، لكن تهرباً، إضافة إلى أن هناك مواد مطلوبة ومسموحاً باستيرادها لكن متوفرة تهرباً بسبب ارتفاع رسومها الجمركية.

ولفت إلى أن الوزارة تتبع حالياً أسلوباً جيداً مفاده أن إجازات الاستيراد

نشاط حكومي لإعداد مخططات تنظيمية شاملة في المحافظات

١٥٧ منطقة سكن عشوائي والحكومة تطلب بيانات عن مساحاتها والكثافة السكانية

هنا غانم

إعادة تقييم المخططات التنظيمية للمناطق المتضررة من الإرهاب والتي حررها الجيش العربي السوري بشكل خاص ووضع خريطة لتأمين البيئة السكنية المتكاملة للمواطنين بشكل عام محور رئيسي عمل عليه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس في إطار سعي الحكومة لتهيئة كافة مستلزمات مرحلة إعادة الإعمار. فكان التركيز واضحاً في كافة لقاءات رئيس مجلس الوزراء مع المجاليات الأهلية والوحدات الإدارية في المناطق المحررة من الإرهاب على تشكيل فرق عمل مختصة لإعداد مخططات تنظيمية شاملة تغطي النشاطات التنموية في المحافظات على مستوى القطاعات التجارية والسياحية والصناعية والاستثمارية المختلفة.

وتتبع ذلك تم منذ الشهر الثامن من العام ٢٠١٦ حتى تاريخه إصدار ٣٥/ مخططات في محافظات: دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس، والموافقة على ٥٩/ برنامجاً تخطيطياً في محافظات حلب وحمص



المشتركة بحلب. وفيما يتعلق بالوغطة الشرقية تم الاطلاع على توجهات التخطيط الإقليمي لريف دمشق ودراسة ما تؤمنه المخططات التنظيمية المصدقة لكافة المناطق بحسب المساحات والكثافة الحقيقية لكافة صفات السكن ومساحة الخدمات المحيطة ضمنها وحساب العجز الفعلي من الخدمات في ضوء الاستيعاب الفعلي في المخططات من السكان، وتم إصدار قرارات تشكيل لجان تقييم المخططات التنظيمية المصدقة لمدن (حرسنا، عربين، عين ترمه) واقتراح الحلول التخطيطية الفنية اللازمة لتطوير هذه المخططات وخاصة في المناطق التي تضررت بفعل الإرهاب.

أما مدينة داريا فتم تقديم الدعم الفني لمجلس المدينة وتقييم كامل المخطط التنظيمي المصدق، وإعداد مقترحات دراسات تفصيلية لأربع مناطق متضررة ضمن المخطط التنظيمي وفق رؤية جديدة راعت معالجة مناطق السكن العشوائي والارتفاع بمستوى السكن واعتماد التوسع الشاقوي ما أمكن بما يضمن حقوق المالكين ولحظ مناطق استثمارية تجارية لتأمين فرص عمل لأهالي المنطقة.

وبخصوص محافظة دير الزور تم توقيع العقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية بتقييم المخطط التنظيمي للمدينة بقيمة

وحماة واللاذقية وطرطوس والقنيطرة ضمت برامج تخطيطية لتجمعات سكنية بالإضافة إلى مناطق حرفية وصناعية، والموافقة على تحويل ١٦/ مخططات من ورقي إلى رقمي في محافظات حمص وحماة والحسكة والسويداء.

فبعد إصدار المخطط التنظيمي العام لمدينة حلب تمت المباشرة بإعداد الدراسات التفصيلية من قبل الفنيين في الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والجامعة وتقابة المهندسين، حيث قام مجلس مدينة حلب بإقرار خطة الأولويات المقترحة للتدخل في البقع والمناطق التنظيمية الواقعة ضمن المخطط التنظيمي وذلك في مناطق المخالفات الجماعية ومناطق التوسع.

ويتم العمل وفق عقود مع فرع الشركة العامة للدراسات على إنجاز الدراسات للمشاريع التالية: مشروع تنظيم وتحسين مركز مدينة حلب ومنطقة سوق الهال، ومشروع مدينة المعارض في المدينة الصناعية الشيخ نجار بحلب ومشروع إعداد الدراسات التنظيمية التفصيلية للضاحية العمالية السكنية (الشيخ زيات) في المدينة الصناعية بحلب، والدراسات التفصيلية التخطيطية لمنطقة المخالفات الجماعية (الحيدرية)، ومشروع تلة الإذاعة (قاسيون حلب)، ومشروع المركز التجاري الاستثماري الخدمي في أرض السوق العربية